استنكار واسع لاغتيال النائب حارث العبيدي

بهراء متابعات

استنكرت شخصيات رسمية ودينية عملية الاغتيال الجبانة لرئيس كتلة جبهة التوافق النائب الدكتور حارث العبيدي نائب رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب.

واجمعت بيانات وتصريحات المعزين على ضرورة الوحدة بين العراقيين وتفويت الفرصة على المتربصين والساعين الى زعزعة امن البلاد بعد الاستقرار المتحقق بهمة وجهود القوات العراقية.

وادان رئيس الجمهورية جلال الطالباني حادث اغتيال العبيدي وقال في برقية تعزية: "اننا اذ نستنكر بشدة هذه الجريمة ندعو الاجهزة المختصة الى التحرك السريع لالقاء القبض على مرتكبيها، نهيب بالجميع الي رص الصفوف وتعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة قوى الهدم والتخريب الساعية الى اثارة الفتن وزعزعة الاستقرار في البلاد".

واضاف: "ان ما يزيد في هذه الجريمة فداحة انها ارتكبت في يوم الجمعة المبارك عند باب المسجد الذي امّ الشيخ العبيدي الصلاة فيه، وهو ما يبرهن على ازدراء المجرمين للحرمات الدينية".

وكانت قيادة عمليات بغداد قد كشفت عن الشخص الذي قام بعملية اغتيال رئيس كتلة التوافق في مجلس النواب، مبينة في بيان لها ان "الشخص الذي قام بعملية الاغتيال يدعى احمد جاسم ابراهيم من مواليد ١٩٨٤"، موضحة ان "الشخص تسلل الى الجامع من احدى البنايات المجاورة للجامع، وعندما نفذ العملية حاول الهرب من الباب الخلفي للجامع وقام برمي اطلاقات نارية ورمي رمانة صوتية"، الا ان احدى سيطرات الفرقة السادسة تمكنت من قتله وضبطت بحوزته هوية الاحوال المدنية صادرة من دائرة نفوس المنصور".

من جانبه وجه رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بتشكيل لجنة تحقيقية للكشف عن ملابسات عملية اغتيال رئيس كتلة التوافق وتقديم الجناة للعدالة.

وقال بيان حكومي ان "هذه الجريمة الجبانة المستنكرة هي محاولة خائبة لزرع الفتنة الطائفية واثبات وجود للمنظمات الارهابية التي تلقت ضربات قاصمة على يد ابناء قواتنا المسلحة"، موضحا ان "هذه الجريمة البشعة لن تثني شعبنا وقواه الوطنية عن مواصلة الطريق مهما بلغت التضحيات"، مؤكدا: "اننا مصممون على التصدي للمجرمين والارهابيين الذين يستهدفون وحدة الشعب العراقي وامنه واستقراره".

وجدد البيان التعازي لذوي الفقيد، كما عزى جبهة التوافق واعضاء مجلس النواب وجميع ابناء الشعب العراقي بهذا المصاب الجلل.

بدوره استنكر الدكتور عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية حادث اغتيال الدكتور العبيدي. وقال في بيان صادر عن مكتبه: "ببالغ الحزن والاسى تلقينا نبأ اغتيال النائب حارث العبيدي، ونحن اذ نعزي ونستنكر بشدة هذه العملية الجبانة نتقدم باحر التعازي والمواساة الى الشعب العراقي ومجلس النواب وجبهة التوافق العراقية والى اسرة الشهيد". وتابع: "اننا نستغل هذه المناسبة الاليمة للتاكيد على اهمية التلاحم الوطني بين جميع مكونات الشعب العراقي والقوى السياسية من اجل الحاق الهزيمة النهائية بالعصابات الارهابية التي تحاول من جديد اثارة الفتنة والتاثير على الانجازات الكبيرة التي تحققت بفضل التلاحم والتعاون بين ابناء الشعب والاجهزة الحكومية والامنية والتي نطالبها بالعمل على ملاحقة الجناة وتقديمهم للقضاء لينالوا جزاءهم العادل".

كما بعث نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي برقية تعزية الى الدكتور اياد السامرائي رئيس مجلس النواب باغتيال النائب حارث العبيدي.

وقال الهاشمي في برقيته: "لقد صدمت بنبأ استشهاد الاخ الدكتور العبيدي، ولقد سقط الشهيد وهو في الميدان واقفا على الثغر يؤدي الذي عليه في اصلاح وتقويم واقع الحال وبقي حتى اللحظة الاخيرة ناشطا متميزا في ملف حقوق الانسان يرد الظلم ويكشف سوءات الظالمين ويدافع عن المظلومين فهنينا له الشهادة وصحبة الرفيق الاعلى مع الصديقين والشهداء والصالحين".

وعزى رئيس مجلس النواب اياد السامرائي البرلمانيين العراقيين وجميع ابناء الشعب العراقي باستشهاد النائب حارث العبيدي.

كما عزى رئيس الحزب الاسلامي اسامة التكريتي اعضاء مجلس النواب والشعب العراقي باستشهاد العبيدي، مشيرا الى انه خسارة للبرلمانيين وللشعب العراقي.

من جهته، استنكر رئيس ديوان رئاسة الجمهورية نصير العاني حادث اغتيال رئيس كتلة جبهة التوافق، مطالبا الاجهزة الامنية بالبحث عن مرتكبي الحادث وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل.

وقال العاني في بيان له: "مرة اخرى ترتكب قوى الظلام جريمة نكراء باغتيال الدكتور حارث العبيدي في احد المساجد، التي لها القدسية الكاملة والمكانة السامية في قلوب المسلمين في شتى بقاع العالم".

واضاف: "ان هذا العمل الجبان يدل على ان الجهات التي تقف وراءه فقدت البصر والبصيرة، وحللت كل ما حرم الله، وانتهكت حرمة المصلين والمكان المقدس لتقوم بفعلتها الشنيعة التي يندى لها جبين الانسانية".

اما حزب الدعوة الاسلامية فقد عزى باستشهاد نائب رئيس لجنة حقوق الانسان، مؤكدا ان العبيدي اغتالته "مجموعة ارهابية حاقدة تريد اعادة العراق الى عهود الديكتاتورية والظلام وتسعى لتفريق ابناء الوطن الواحد والايقاع بين ابنائه المخلصين بعد ان عجزت عن جر البلاد الى حرب اهلية كان يراد لها ان تحرق الاخضر واليابس وتدمر الحرث والنسل".

وشدد بيان الحزب على "ان استشهاد حارث العبيدي لن يزيدنا الا عزما وتصميما على المضي في طريق الحرية والسيادة ووحدة شعبنا وقواه السياسية".

النائب عن حزب الفضيلة حسن الشمري قال من جانبه انه سيدعوا البرلمان الى اعلان الحداد على روح الشهيد العبيدي.

وذكر ان حزب الفضيلة يعزي الشعب العراقي وجبهة التوافق والبرلمان بهذا الحادث الاليم".

كما استنكر زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر اغتيال الدكتور العبيدي.

وقال الصدر في بيان صدر عنه ان "هذه الحادثة الاثيمة تقع ضمن سلسلة اعتداءات اثمة من قبل ايادي الاحتلال وعضيده الارهاب على رموز البرلمان الذين نذروا انفسهم من اجل رفع الظلم والمعاناة عن الشعب العراقي. واضاف الصدر "اقف حائرا، اعزي نفسي ام اعزي الشعب العراقي المجاهد ام اعزي البرلمان، بل اني اعزي الجميع لاستشهاد الدكتور حارث العبيدي.

واوضح: "ان العبيدي عرف بمطالبته الجدية والفعالة من اجل رفع المعاناة عن الاسرى في السجون الاميركية والمعتقلين"، معربا عن امله في ان يقف الشعب العراقي صفا واحدا مع عائلة الفقيد، وان يقيم مراسيم عزاء شعبية، داعيا البرلمان الى اعلان الحداد على العبيدي.

وادانت الامانة العامة للجبهة العراقية للحوار الوطني برئاسة الدكتور صالح المطلك بشدة حادث اغتيال العبيدي.

سكرتيرة اتحاد النساء الآشوري تزور فرع كالح للاتحاد

بهرا . سهل نينوى

استقبل اتحاد النساء الاشوري في برطلة، السيدة بان جميل كتو سكرتيرة اتحاد النساء الاشوري على قاعة مركز المراة العاملة وذلك يوم الثلاثاء التاسع من الشهر الجاري. حيث رحبت بها بحفاوة الانسة نسرين دنحا والسيدة صابرة ماسيوس مديرة المركز والسيدات عضوات إتحاد النساء الاشوري في برطلة.

وتأتي الزيارة في اطار الزيارات التفقدية التي تقوم بها لفروع الاتحاد كافة من اجل الاطلاع على احوال كل فرع ونشاطاته، وقد اوضحت السيدة بان جميل ضرورة بذل الجهد لدعم الاتحاد وتكريس كل الجهود والطاقات المبدعة والخلاقة وتسخيرها لطرح افكار في مشاريع إنتاجية مثمرة لترد بأرباح لاستثمارها في مجالات أخرى، وتوسيع شبكة الانتاج لسد حاجات كل فرع في اتحاد النساء الاشوري من دورات في الحلاقة والخياطة والحاسوب والرشاقة والتمريض.

العيساوي يبحث في واشنطن ملف تعويض المتضررين من العمليات العسكرية
انسحاب القوات الاميركية من المدن على طاولة المجلس السياسي للامن الوطني

بهرا . متابعات

في الوقت الذي بحث فيه المجلس السياسي للامن الوطني مسالة انسحاب القوات الاميركية من المدن العراقية نهاية الشهر الجاري، اجرى نائب رئيس الوزراء مباحثات رسمية في واشنطن بشأن برامج تعويض المتضررين العراقيين من الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية.

وناقش المجلس السياسي للامن الوطني الذي عاود اجتماعاته مساء الخميس مسألة انسحاب القوات الاميركية من المدن العراقية والمقررة وفق الاتفاق الامني الموقع بين بغداد وواشنطن نهاية الشهر الجاري.

وحضر الاجتماع الرئيس جلال طالباني ونائبه عادل عبد المهدي ورئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب اياد السامرائي ورئيس مجلس القضاء الاعلى مدحت المحمود وممثلو الكتل السياسية. وقال بيان رئاسي ان المجلس استعرض عددا من القضايا المحورية في الوضع السياسي ومنها اتفاقية انسحاب القوات الاميركية الى خارج المدن والاستفتاء الشعبي على الاتفاقية واستعدادات المفوضية العليا للانتخابات لاجرائه وما يتعلق به من قضايا لوجستية وامنية، فضلا عن تبادل الاراء بشأن استجواب الوزراء والمسؤولين في مجلس النواب.

فيما قال بيان صادر عن مجلس الوزراء ان المالكي استعرض الاستعدادات والتحضيرات لمواكبة الانسحاب واستلام القوات الامنية العراقية للمسؤولية الامنية الكاملة عن المدن العراقية.

ونسب البيان للرئيس طالباني تاكيده ضرورة التنسيق بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وادامة التواصل بينها من خلال لجنة خاصة بما يكفل تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات.

وعلى صعيد متصل، بحث نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي والوفد الموافق له مع المسؤولين الاميركيين في العاصمة واشنطن برامج تعويض المتضررين العراقيين من الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية بحسب بيان صادر عن مكتبه امس الجمعة. وقال العيساوي في محاضرة القاها في معهد السلام الاميركي "ان المبالغ التي تسلمها المواطنون المتضررون بسبب الاعمال الارهابية او الاخطاء العسكرية لم تكن الا دفعات طوارئ وان التعويضات العسكرية ستدفع وفق القانون الخاص بها". واضاف "ان الحكومة العراقية حريصة على تعويض كل شخص طبيعي اصابه ضرر، وتحديد حجم ذلك الضرر وجسامته واسس التعويض، وكيفية المطالبة به". واضاف البيان ان العيساوي بحث مع الجنرال ديفيد بترايوس قائد العمليات المركزية للجيش الاميركي في الشرق الاوسط ومناطق من آسيا تطورات الاوضاع السياسية واداء القوات العراقية وقدرتها على استلام الملف الامني في العراق مع تطبيق بنود اتفاقية سحب القوات.

تصاعد حدة التصريحات بعد اعلان الحكومة
رغبتها بتاجيل الاستفتاء على الاتفاقية الامنية مع واشنطن

بهرا . حيدر حمادة

تصاعدت حدة التصريحات للنواب اثر اعلان الحكومة رغبتها تاجيل الاستفتاء على الاتفاقية الامنية مع واشنطن الى نهاية كانون الثاني المقبل.

وراى نواب ان هناك تخوفا من الحكومة لرفض هذه الاتفاقية من قبل الشعب بينما يرى اخرون ان الحكومة ارادت بهذه الدعوة ان تختصر الوقت والمال.

اذ قال النائب عن الكتلة العربية المستقلة عبد الله اسكندر: "ان سبب اقتراح الحكومة تأجيل الاستفتاء على الاتفاقية يهدف الى محاولة اخراج العراق من البند السابع اولا لتقوم بعدها الحكومة باجراء الاستفتاء". واضاف: "ان الحكومتين العراقية والامريكية تعملان من اجل اخراج العراق من البند السابع لكي تضمن قبول الشعب العراقي بالاتفاقية والتصويت لها".

واشار اسكندر الى ان عدم قبول الشعب العراقي بالاتفاقية يعني ان الاتفاقية الامنية سوف تعتبر لاغية وسوف تعرقل اخراج العراق من البند السابع. "واوضح ان الحكومتين الامريكية والبريطانية تعملان حاليا للضغط على الكويت لرفع مذكرة لمجلس الامن الدولي تقر من خلالها ان العراق لا يشكل خطرا على المنطقة". واعلن اسكندر انه: "مع تأجيل الاستفتاء على الاتفاقية لكي يتم اخراج العراق من البند السابع".

وكان مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة قد اقترح تأجيل الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية الامنية الى مطلع العام المقبل بالتزامن مع الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها نهاية كانون الثاني المقبل.

فيما قال النائب نديم الجابري الامين العام للتيار الوطني المستقل: "ان من حق الحكومة تأجيل الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية الامنية لفترة محدودة ولكن ليس من حقها الغاء الاستفتاء او تأجيله لمدة طويلة".

واضاف: "اذا كان ارجاء الاستفتاء على الاتفاقية الأمنية لاسباب فنية او مالية ولمدة محددة فهذا امر جائز اذ من حق الحكومة ان تلجأ اليه اما اذا كان الارجاء لاسباب سياسية فهذا امر غير جائز ومرفوض". واشار الى: "ان الاستفتاء متضمن في قانون المصادقة على الاتفاقية الامنية وبالتالي فهو الزامي للجميع". واوضح: "ان الحكومة لاتمتلك الحق في تاجيل الاستفتاء على الاتفاقية الامنية لفترة طويلة".

يذكر ان مجلس الوزراء ابدى رغبته في أن يتم الإستفتاء على الاتفاقية في وقت إجراء الإنتخابات التشريعية إختصاراً للوقت وللمال.

يذكر ان اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق وقعت في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٨ وتنظم انسحاب هذه القوات من البلاد وكان من احد شروط الموافقة عليها من قبل الكتل السياسية هو ان يكون هناك استفتاء عليها نهاية تموز المقبل.

من جانبه وصف رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني صالح المطلك مقترح مجلس الوزراء تاجيل الاستفتاء على الاتفاقية الامنية، بانه: "يراد منه التسويف والمماطلة". وقال المطلك: "ان تاجيل الاستفتاء وربطه بالانتخابات البرلمانية يهدف الى تسيس هذا الموضوع وادخاله في مزايدات بين الكتل السياسية تبعدها عن التوغل في مصلحة العراق".

واشار المطلك الى: "ان اجراء الاستفتاء في الوقت المحدد له قد يغير الكثير من الامور لذا نرى ان هناك توجها لابعاد توقيت اجراء الاستفتاء". واشار الى: "ان الكثير من الكتل السياسية لاتريد الالتزام حتى بوثيقة الاصلاح السياسي التي ربط تطبيقها بالموافقة على الاتفاقية الامنية".

الى ذلك قال النائب عقيل عبد حسين رئيس الكتلة الصدرية في مجلس النواب: "ان رغبة الحكومة في ان يتم الاستفتاء على اتفاقية سحب القوات الامنية في ذات الوقت الذي تجري فيه الانتخابات التشريعية بدلا من تموز المقبل ياتي بسبب تخوفها من رفض الشعب لهذه الاتفاقية". واضاف: "اننا ككتلة صدرية رفضنا الاتفاقية الامنية ورفضنا كذلك الاستفتاء عليها لان وجود الاستفتاء يعني شرعنة لبعض الوقت لهذه الاتفاقية".

واوضح عبد حسين: "ان هناك قراءة للكتل السياسية تبين ان رفض الاتفاقية سيجعل الحكومة بموقف صعب امام الشارع العراقي لا تحسد عليه كما سيظهر كذبها". وذكر: "اننا غير مبالين بهذا الاستفتاء لاننا نسعى اولا واخيرا الى اخراج المحتل من العراق".

يذكر ان مجلس الوزراء ابدى رغبته في أن يتم الاستفتاء متزامنا مع اجراء الانتخابات التشريعية اختصارا للوقت وتوفيرا للمال

فيما عد الامين العام للحزب الاسلامي اسامة التكريتي اقتراح مجلس الوزراء تأجيل الاستفتاء على الاتفاقية الامنية امرا غير مبرر ولايتفق والمصلحة الوطنية.

وقال: "ان مسالة الحفاظ على التوقيتات الزمنية بالنسبة لنا مهم جدا، وخصوصا ان الاستفتاء جزء مهم من الموافقة على الاتفاقية الامنية". واضاف: "اننا لم نر ايضا تطبيقا لورقة الاصلاح السياسي التي تم الاتفاق عليها، وهي مرهونة بالموافقة على الاتفاقية الامنية، لذا نحن ندعو الحكومة الى تطبيق ورقة الاصلاح السياسي لانها جزء من مصداقية الحكومة تجاه الكتل السياسية"، مشيرا الى "ان تأجيل الاستفتاء الى مابعد الانتخابات امر لايتفق مع المصلحة الوطنية". وكان مجلس الوزراء قد اقترح تاجيل الاستفتاء على الاتفاقية الامنية واجرائه بالتزامن مع الانتخابات التشريعية التي من المقرر عقدها في نهاية كانون الثاني من العام المقبل.

بتريوس: الوضع الأمني بأفغانستان الأسوأ منذ عام ٢٠٠١

بهرا . وكالات

قال الجنرال ديفيد بترايوس قائد القيادة المركزية الأمريكية، الخميس، إن الوضع في أفغانستان يزداد سوءا مع تصاعد حدة الهجمات التي ينفذها المسلحون هناك، والتي عدّها الأسوأ منذ عام ٢٠٠١.

وأضاف المسؤول العسكري الأمريكي "ما من شك في أن الوضع تدهور بشدة هناك خلال العامين الماضيين، وهناك المزيد من الأوقات الصعبة في انتظارنا". وتابع بترايوس خلال مؤتمر في مركز "نيو أميركان سيكيورتي" بواشنطن "الأسبوعين الماضيين شهدا أعلى مستوى من الحوادث الأمنية في تاريخ أفغانستان، أو على الأقل ما بعد سقوط طالبان".

وتأتي تصريحات الجنرال الأمريكي في وقت تعتمد الولايات المتحدة فيه على استراتيجية جديدة في أفغانستان، قوامها زيادة عدد الجنود هناك، والتركيز على الخطط العسكرية المضادة للإرهاب. وفي نهاية ايار الماضي كشف مصدر عسكري أمريكي أن وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"، تدرس اللجوء إلى تكتيكات جديدة في أفغانستان، تتمثل في نشر المئات من الجنود باستخدام وسائل وتقنيات ذكية وإبداعية لمحاربة طالبان، وتدعو الخطة المقترحة لبناء الثقة مع المسؤولين الأفغان.

وتأتي هذه الخطة في وقت عبر فيه وزير الدفاع الأمريكي، روبرت غيتس، عن قلقه المتزايد من انخفاض الدعم الشعبي للحرب في أفغانستان ما لم تحقق إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، تقدما بحلول نهاية العام الجاري.

فقد قال المتحدث باسم "البنتاغون"، جيف موريل، إن غيتس يعتقد "أن من الضرورة للغاية" بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية تحقيق تقدم في الأشهر المقبلة.

اكاديمي عراقي يترأس مجلة علمية عالمية

بابل/ عادل الفتلاوي

ترأس الدكتور المهندس ستار بدر سدخان المالكي الاستاذ في جامعة بابل رئاسة مجلة علمية عالمية تصدر في كوريا الجنوبية ولاول مرة في تأريخ التعليم العالي العراقي.

وقال الدكتور ستار بدر ان المجلة العالمية تتناول احدث التطورات التقنية في علم الحاسوب موضحا ان لجنة تحرير المجلة ضمت "٢٥" استاذا من شتى الجامعات العراقية وان هناك نية لزيادة هذا العدد لكون الساحة العلمية العراقية ساحة معطاء يتطلب لها فقط توفير الفرص المناسبة.

واضاف ان احتكاك الملاكات العلمية "الاكاديمية" العراقية مع الفعاليات العلمية العالمية يعد من الامور المهمة جدا في مسألة رفع المستوى العلمي للملاكات العراقية ولذلك يعد اشتراك هذا العدد من الباحثين "من الجامعات العراقية" ضمن لجنة تحرير المجلة والمختصة بتقويم البحوث العلمية "العالمية" المقدمة للنشر في هذه المجلة من المسائل المهمة جدا مؤكدا انها ستضفي على واقع عمل عضو لجنة التحرير مسؤولية متابعة احدث التطورات العلمية والتي ستعرض عليه من خلال البحوث المقدمة للنشر في هذه المجلة كما ان لهذه الملاكات مسؤولية التحضير للدعوة الى تحرير اعداد خاصة في مواضيع علمية محددة تنتمي الى التخصصات العلمية التي تهتم بها المجلة عموما واشار الى ان هذا يوفر فرصة كبيرة للملاكات العلمية العراقية لادارة هذه المجلة كما انها تعد فرصة كبيرة لباحثي الجامعات العراقية لنشر بحوثهم فيها.

يشار الى ان المؤسسة العلمية التي ترعى هذه المجلات ومقرها في كوريا الجنوبية تمتلك امانة عامة مكونة من اكثر من "٤٠" عضوا من بلدان العالم واضاف ان العراق هو احد اعضاء الامانة العامة ومن حق أي عضو منهم اقتراح تأسيس مجلة او اعداد تقارير علمية حول الحركة العلمية في بلده لوضعها ضمن موقع المؤسسة العالمية.

مخاوف من أن يكون ٢٠٠٩ أكثر "فتكا بالصحفيين"

بهرا . وكالات

وسط مخاوف المراقبين من أن تكون سنة ٢٠٠٩ من أكثر السنوات "فتكا بالصحفيين"، أعلن المعهد الدولي للصحافة ان ما لا يقل عن ٢٨ صحافيا قتلوا منذ مطلع عام ٢٠٠٩ الجاري، وطالب كوريا الشمالية بإطلاق الصحافيتين الأميركيتين اللتين حكمت عليهما بيونغ يانغ بالسجن ١٢ سنة بتهمة الإعداد لأعمال حربية والدخول غير المشروع الى البلاد.

وبددت موجة القتل التي ضربت الإعلاميين في الأيام الأولى من السنة الجديدة ٢٠٠٩، الآمال في أن يكون الانخفاض في أعداد القتلى الذي سجل سنة ٢٠٠٨ مؤشرا أوليا إلى تغيير في منحنى القتل الذي ارتفع بشكل درامي خلال السنوات الماضية.

واعلن المعهد من هلسنكي أن عمليات قتل الصحفيين شملت مناطق مختلفة من العالم، أبرزها الاراضي الفلسطينية والصومال وسريلانكا وروسيا وباكستان، وحضّ الحكومات على الاقتصاص من مرتكبي الجرائم أو المتسببين بها. وأوصى المعهد أستراليا وإندونيسيا بمحاكمة المسؤولين عن قتل ستة صحافيين على أيدي جنودهما عام ١٩٧٥ خلال غزو تيمور الشرقية، ودعا حكومات بوتسوانا وكينيا وجنوب افريقيا وسوازيلاند وزامبيا الى إلغاء تشريعات الرقابة والرقابة الذاتية على الإعلام.

لكن الفشل السائد بشأن التحقيق في حوادث قتل الصحفيين في الكثير من دول العالم كان عنوانا تشترك فيه الكثير من دول العالم رغم الانتقادات المتكررة من طرف المنظمات الحقوقية المقتنعة بانعدام القدرة على التحقيق ومحاكمة الجناة في جرائم القتل ضد الصحفيين في أغلب دول العالم.. وعانى الصحفيون واحدا من اسوأ أعوامهم من حيث عدد القتلى في عام ٢٠٠٦ وكان العراق من جديد اخطر مكان في العالم بالنسبة لنشاط وسائل الاعلام.

وتأتي قضية الصحافيتين الأميركيتين الموقوفتين في كوريا الشمالية على رأس مطالب المعهد الدولي للصحافة الذي دعا بيونغ يانغ الى إطلاق الصحافيتين الأميركيتين الموقوفتين في كوريا الشمالية لورا لينغ ويونا لي فورا، واصفا قرار المحكمة الكورية الشمالية بأنه "مخالف للأدلة المتاحة، ولا يعدو كونه خدعة مدبّرة من قبل الحكومة لمعاقبة الصحافيتين البريئتين بسبب الانتقادات الدولية لكوريا الشمالية".

وكانت كوريا الشمالية احتجزت الصحافيتين على الحدود مع الصين في ١٧ من آذار الماضي، واتهمتهما بالتسلل إلى البلاد بشكل غير قانوني، وارتكابهما أعمالا عدائية لم تحددها.

يذكر أن محكمة كورية شمالية قضت بسجن الصحافيتين لمدة ١٢ عاما مع الأشغال الشاقة بتهمة التسلل بشكل غير شرعي إلى الأراضي الكورية الشمالية وارتكاب "جريمة خطرة" لم توضح ما هي. ولم يستثن المعهد دول الاتحاد الاوروبي من قائمة الانتهاكات الصحفية حيث طالبها بالغاء تهم التشهير الجنائي والقوانين التي ترمي الى حماية المسؤولين من الانتقادات، وحضّ السلطات الفنزويلية على وقف التهديدات الموجهة ضد وسائل الإعلام وإسقاط القوانين التي تقيّد حرية التعبير، والتزام مبادئ الحرية الواردة في المادة ١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.